ملاذا للفلسطينيين الذين سيطردون من اراضيهم نتيجة قيام « الوطن القومي اليهودي » . وانه لامر لافت للنظر ، وفي الوقت نفسه يؤكد صحة هذا الرأي الوارد في غير مصدر بريطاني ، ان بريطانيا مانعت الاستيطان اليهودي في شرق الاردن ، حتى انها هي التي كبحت الامير عبدالله في العام ١٩٣٣ عن تأجير اكثر من ستين الف دونم من اراضي الاغوار الى الوكالة اليهودية ، بعد ان كان عقد اتفاقا معها حول ذلك . والتفسير الذي يعطي هنا، بجانب اسباب اخرى طبعا تتعلق بمصلحة بريطانيا في ابقاء نفوذها في شرق الاردن من خلال الهاشميين، هو ابقاء شرق الأردن مكانا صالحا لاستيعاب عرب فلسطين بعد طردهم من اراضيهم . وقد تأكدت هذه الوظيفة الكيانية في العام ١٩٤٨ عندما استوعب الاردن معظم الذين طردوا من فلسطين المحتلة بعد قيام اسرائيل .

وفي تلك السنة والسنوات اللاحقة جرى استخدام **الكيان** لتصفية القضية الفلسطينية ، عندما ضمت الاجزاء الفلسطينية التي لم يستول عليها العدو الى **الكيان الاردني** ، وطمست بالتالي فلسطين من خارطة العالم ، وجرى نزع الهوية الفلسطينية عن الفلسطينيين بالحاقهم بالكيان الاردني وتجنيسهم بجنسيته . وقد كان هذا الامر مسؤولا عن طرح الاردن نفسه بصفته كيانا يضم الفلسطينيين ، **ممثلا للفلسطينيين وناطقا باسمهم** ، وهي **معركة سياسية** اتخذت لها هدفا مشخصا هو : من صاحب الحق في تقرير مصير الضفة الغربية .

هذه بعض ملامح الوظيفة الكيانية على صعيد القضية الفلسطينية ، ولن نتطرق هنا الى وظائفه الاخرى المتعلقة بحماية المصالح الاستعمارية في المنطقة . ولكن كيف يمكن ان يكون النظام والكيان متماثلين في الوظيفة ؟ من الصعب هنا ان نفحص فرضية تقول « لو » كان النظام في الاردن وطنيا فهل كان الكيان يؤدي الوظيفة نفسها التي اداها خلال نصف القرن الماضي ؟ ذلك اننا نؤمن بأن **الوظائف الكيانية للاردن كان يجب عليها وجوبا تاريخيا ان تفرز نظاما هو النظام الهاشمي او نظاما شبيها به** . ذلك ان الكيان الاردني اصطنع منذ البدء بوظائف محددة تطلبت نظاما صالحا لتنفيذ هذه الوظائف **تنفيذا اجرائيا** . وان الارادات الاستعمارية التي صنعت الكيان مهتمة (كانت منذ البداية ولا تزال) بتثبيت نمط من الحكم يجعل الوظائف الكيانية تتحقق تحققا امثل .

ولكن ان اسقطنا فرضية « لو » في الماضي ، ونظرنا الى الدعوى القائلة بان قيام نظام وطني في الاردن سوف ينهي هذه الوظيفة الكيانية ، فماذا سوف نجد ؟ ان النظام الوطني ، مهما كان وطنيا وتقدميا ، فانه سيواجه من جديد مسألة الكيانية في الاردن . فمع ابقاء الكيانية كما هي فان النظام سيكون **نظاما اردنيا** ، وسوف يكون مطلوبا منه ان يجيب على القضايا التالية :

١ — هل سيكون فلسطينيو الاردن جزءا من هذا الكيان ؟ ان الفلسطينيين هناك يمثلون اغلبية السكان وان اشتراكهم في « الاردنية » سوف يطرح سؤالا من هذا النوع : وكيانهم الفلسطيني ماذا نعمل به ؟ هل هم يتبعون الكيان الفلسطيني المعبر عنه تعبيرا مؤسسيا (من خلال منظمة التحرير الفلسطينية) والذي جرى الاعتراف به دوليا ، وبذلك هم فلسطينيون وليسوا اردنيين ، ام هل هم يتبعون الكيان الاردني وبذلك هم اردنيون وتزول عنهم هكذا صفتهم الفلسطينية ، ام هل هم فلسطينيون واردنيون في وقت واحد ؟

٢ — هل النظام الوطني جدا والتقدمي جدا في الاردن ، والذي يظل مع ذلك « نظاما اردنيا » من حقه ان ينطق باسم الفلسطينيين المقيمين في الاردن ويرعى مصالحهم وحقوقهم في وطنهم ، وفي الوقت نفسه حقوقهم ومصالحهم الزاهنة من حيث هم مواطنون في الكيان ، ام يعطي هذا الحق لمنظمة التحرير ، الممثلة الشرعية للفلسطينيين والناطقة باسم مصالحهم وحقوقهم ؟ واذا فعل ذلك وسلم لمنظمة التحرير برعاية حقوق الفلسطينيين فهل سيكون عند ذاك نظاما تشمل سلطته جميع المقيمين على ارضه سواء الشرق اردنيين ام الفلسطينيين المتجنسين بجنسية اردنية ، ام نظاما شرق اردني يمثل فقط مصالح الشرق اردنيين ويرعى حقوقهم دون سواهم ؟

٣ — مهما كان التعاون مثاليا بين سلطة الثورة وسلطة النظام الوطني والتقدمي جدا في الاردن ، فان ذلك لا ينفي وجود سلطتين اثنتين . والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هي حدود كل سلطة في التعامل مع الفلسطينيين المقيمين في الاردن ؟ ان